جمهورية مصر العربيـــة
وزارة التجارة والصناعة
قطاع المعالجات التجارية

ISO 9001:2008 CERTIFIED

تقرير الحقائق الأساسية والنتائج
بشأن تحقيق إجراءات وقائية ضد الزيادة في الواردات
من صنف منتجات الألومنيوم

(النص الغير السري)

فبراير ٢٠٢١

الفهرس

١- الإجـراءات ١
١-١ مقدمة ١
١-٢ الأطراف المعنيه ٣
١-٣ المنتج محل التحقيق ٤
١-٤ تفاصيل التحقيق ٤
١-٥ الإفصاح عن المعلومات ٤
٢- الصناعة المحلية والمنتج المثيل ٥
٢-١ الصناعة المحلية ٥
٢-٢ المنتج المثيل أو المنافس ٥
٢-٣ فترة التحقيق ٥
٣- التطورات غير المتوقعة وحجم الواردات ٦
٣-١ التطورات غير متوقعة ٦
٣-٢ حجم الواردات ٧
٤- الضرر الجسيم ٨
٤-١ مقدمه ٨
٤-٢ المؤشرات الاقتصادية ٨
٤-٣ الإنتاج واستغلال الطاقة ١٠
٤-٤ العمالة و الإنتاجية ١٠
٤-٥ الأرباح والخسائر ١١
٤-٦ نتائج بشأن الضرر الجسيم ١٢
٤-٧ الأسباب الأخرى للضرر ١٢
٥- العلاقة السببية ١٥
٦- تعليقات الأطراف المعنية ١٦
٧- المصلحة العامة ٢٨
٨- النتائج ٢٩

١- الإجـراءات

١-١ مقدمة

١-١-١ يعد هذا تقريراً بالحقائق الأساسية والنتائج التى توصل إليها قطاع المعالجات التجارية (ويشار إليه فيما بعد بسلطة التحقيق) بعد دراسة البيانات والمعلومات وكذا التعليقات التى أثارتها كافة الأطراف المعنية فى إطار التحقيق ضد الزيادة الكبيرة في الواردات من صنف منتجات الألومنيوم.

١-١-٢ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٩ تلقت سلطة التحقيق شكوى من شركة مصر للألومنيوم (ويمثل إنتاجها ١٠٠% من إجمالي الإنتاج المحلى للمنتجات محل التحقيق)، ادعت فيها أن هناك زيادة كبيرة في الواردات من صنف منتجات الالومنيوم ألحقت ضرراً جسيماً بالصناعة المحلية، ومن ثم توافرت في الشكوى أحكام المادة (١٤) [1]من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦١ وتعديلاتها ويشار إليها فيما بعد " باللائحة التنفيذية"، وقد تم قبولها وتسجيلها بعد بحث دقة وكفاية الأدلة المقدمة في الشكوى.

١-١-٣ طبقا للبيانات المقدمة فى الشكوى تبين أن هناك زيادة كبيرة بصورة مطلقة ونسبية في الواردات من المنتجات المعنية خلال فترة التحقيق وان هناك ضررا جسيما اصاب الصناعه المحليه.

١-١-٤ بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٥ أعدت سلطة التحقيق تقريرا بالشكوى المشار اليها بعاليه، للعرض علي اللجنة الاستشارية والتي قامت بدورها برفع توصياتها للسيدة وزيرة التجارة والصناعة ببدء إجراءات التحقيق ضد الواردات من المنتجات المشار اليها في الفقره ١-١-٢.

١-١-٥ بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٤ وافقت السيدة وزيرة التجارة والصناعة على بدء إجراءات تحقيق وقاية ضد الزيادة في الواردات من صنف منتجات الالومنيوم .

١-١-٦ بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٦ تم نشر الإعلان رقم (٢) لسنة ٢٠٢٠، بالوقائع المصرية بالعدد ٩٠ تابع (ب) وفقا لنص المادة (٢٢) [2]من اللائحة التنفيذية بشأن بدء تحقيق الإجراءات الوقائية ضد الزيادة في الواردات من صنف منتجات الألومنيوم، ويشار اليها فيما بعد بالمنتج المعني.

---

[1] تنص المادة ١٤من اللائحة على: يشترط في الشكوى أن تكون مقدمة من الصناعة المحلية أو ممن يمثلها أو ينوب عنها أو من الغرف الصناعية المعنية أو اتحاد الصناعات أو اتحادات المنتجين أو من الوزارات المشرفة على أي من قطاعات الإنتاج.

ويتعين أن تتضمن الشكوى القرائن والأدلة على وجود إغراق أو دعم أو زيادة غير مبررة في الواردات، والأضرار الناجمة عن هذه الممارسات وعلاقة السببية بين كل منها وبين الأضرار التي لحقت بالجهة الشاكية.

[2] تنص المادة ٢٢ من اللائحة على"يكون الإعلان عن البدء فى إجراءات التحقيق بطريق النشر فى جريدة الوقائع الرسمية ....."

١-١-٧ بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٢ تم إخطار لجنة الوقاية بمنظمة التجارة العالمية ببدء التحقيق وفقاً لأحكام المادة (٩٠) [٣]من اللائحة التنفيذية وأحكام المواد (١٢-١) [٤]من إتفاق الوقاية.

١-١-٨ خلال الفترة من ٢٠٢٠/٤/٢٤ حتى ٢٠٢٠/٧/٢٢ تلقت سلطة التحقيق مكاتبات من المنتجين والمصدرين الأجانب والمستوردين ومستخدمى المنتج المعنى وحكومات الدول المصدرة للإعلان عن أنفسهم كأطراف معنية بالتحقيق وكذا طلب حضور جلسة الاستماع العلنية المشار إليها بالإعلان رقم (٢) لسنة ٢٠٢٠.

١-١-٩ خلال الفترة من ٢٠٢٠/٥/٤ إلى ٢٠٢٠/٦/١٦ أرسلت سلطة التحقيق نسخة من النص غير السري للشكوى وإعلان بدء التحقيق وقوائم الاستقصاء إلى كافة الأطراف المعنية وتم منحهم ٣٧ يوم من تاريخ الاستلام كمهلة للرد على القوائم وفقا لأحكام المادة (٢٣)[٥] من اللائحة التنفيذية.

١-١-١٠ خلال الفترة من ٢٠٢٠/٥/١٤ إلى ٢٠٢٠/٨/١٥ تلقت سلطة التحقيق تعليقات بعض الاطراف المعنية على الشكوى المقدمة من الصناعة، وكذا الردود على قوائم الاستقصاء.

١-١-١١ بتاريخ ٦/١٠/ ٢٠٢٠ ووفقا لأحكام المادة (٢٥) [٦] من اللائحة التنفيذية ونص المادة (٣ -١) من اتفاق الوقاية ، تم دعوة كافة الأطراف المعنية لحضور جلسة الاستماع العلنية لتقديم وجهات نظرهم حول ما اذا كان تطبيق التدابير الوقائية يخدم المصلحة العامة من عدمه.

١-١-١٢ بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٦ تم عقد جلسة الاستماع العلنية عبر إحدى الوسائل الالكترونية (ONLINE) بحضور كافة الأطراف المعنية التى اعلنت عن رغبتها فى حضور الجلسة، وقدم الحضور وجهات نظرهم ودفوعهم شفهيا خلال الجلسة على ان تقدم مكتوبة لسلطة التحقيق في موعد غايته ٢٠٢٠/١١/٢.

---

[٣] تنص المادة ٩٠ من اللائحة على "تقوم سلطة التحقيق بإخطار اللجان المعنية بمنظمة التجارة العالمية بالإخطارات المنصوص عليها بالاتفاقات المشار إليها"

[٤] تنص المادة ١٢-١ من الاتفاق على "يخطر العضو لجنة الوقاية فوراً عندما:
(أ) يبدأ عملية تحقيق تتصل بالضرر الخطير أو التهديد بوقوعه والأسباب الداعية لها، (ب)يقرر وجود ضرر خطير أو تهديد بوجوده بسبب زيادة الواردات، (ج) يقرر أن يطبق تدبير وقائي أو يمد العمل به.

[٥] تنص المادة ٢٣ من اللائحة على "تخطر سلطة التحقيق كافة الأطراف المعنية المعروفة وممثلي الدول المصدرة بصورة من النص الغير سرى للشكوى وإعلان بدء التحقيق ونماذج من الأسئلة اللازمة للحصول على البيانات الضرورية للتحقيق، وتلزم الأطراف المعنية بالرد عليها في مدة لا تتجاوز ٣٧ يوماً من تاريخ استلامها، ويجوز مد هذه المهلة بناءً على طلب مبرر تقبله سلطة التحقيق.

[٦] تنص المادة٢٥من اللائحة على "يتعين على سلطة التحقيق أن تتيح فرصة عادلة لكل الأطراف المعنية والأطراف الأخرى ذات المصلحة للدفاع عن مصالحهم خلال الفترة المحددة للتحقيق، وعليها في سبيل ذلك عقد جلسات استماع لعرض آرائهم وتقديم حججهم،...."

١-١-١٣ خلال الفترة من٢٠٢٠/١٠/٢٧ إلى ٢٠٢٠/١١/٢ تلقت سلطة التحقيق دفوع وتعليقات الأطراف والتى طرحتها خلال الجلسة مكتوبة ومدعمه مستندياً. وقد قامت سلطة التحقيق بأخذ تلك التعليقات في اعتبارها وعكسها فى الجزء السادس من هذا التقرير.

١-١-١٤ خلال الفتره من ٢٠٢٠/١١/٢٣ إلى ٢٠٢٠/١١/٢٥ قامت سلطه التحقيق باجراء زيارة التحقق الميدانية الى مقر شركة مصر للألومنيوم وفقا لنص المادة ٢٦ من اللائحة وذلك للتحقق من صحة البيانات المقدمة منها فى الرد على قائمة الأستقصاء.

١-١-١٥ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١ أفادت دولة الامارات برغبة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي لعقد جلسة مشاورات بين سلطة التحقيق بجمهورية مصر العربية ودول المجلس ، وذلك بهدف عرض وجهات النظر للوصول إلى قرار يحقق المصلحة العامة لكل الأطراف.

١-١-١٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٨ تم عقد جلسة المشاورات مع ممثلي دولة الامارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، والكويت، وسلطنة عمان، ومكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في الضارة الدولية.

١-٢ الأطراف المعنيه

١-٢-١ الصناعه المحليه

١-٢-١-١ شركة مصر للالومنيوم، و يمثل إنتاجها ١٠٠% من إجمالي الإنتاج المحلى للمنتج المثيل او المنافس

١-٢-٢ المستخدمين والمستوردين

١-٢-٢-١ شركة انتركايرو لصناعة الألومنيوم، شركة دلمار لإنتاج قطاعات الألومنيوم، الشركة الكندية العالمية للألومنيوم، الشركة المصرية لصناعة الألومنيوم ايجيتال، شركة كانكس لسحب الألومنيوم، شركة إربن سول الدولية للاستثمار الصناعي، شركة الكابلات الكهربائية، شركة الافريقية لصناعة وتجارة الألومنيوم، شركة الاتحاد للألومنيوم–يونى تال

١-٢-٣ المصدرين

١-٢-٣-١ شركة جلوبال فيتنام للالومنيوم، الشركة المتحدة روسال– روسيا، شركة ميدال للكابلات، شركة ألومنيوم البحرين (البا)، الشركة المتكاملة المتحدة لسحب وطلاء المعادن، شركة الألومنيوم الكويت.

١-٢-٤ الحكومات

١-٢-٤-١ حكومات الدول المصدرة التى أعلنت عن نفسها كطرف معنى بالتحقيق هي الاتحاد الأوروبي، الإمارات، إندونيسيا، البحرين، المكسيك، تايوان، روسيا، تركيا، السعودية، فيتنام، الكويت، سلطنة عمان

١-٣ المنتج محل التحقيق

١-٣-١ منتجات الألومنيوم (قوالب ، سلندرات، سلك) والتي تندرج تحت البنود التالية: ٧٦٠١١٠، ٧٦٠١٢٠، ٧٦٠٥١١ من التعريفة الجمركية المنسقة.

١-٣-٢ البند الجمركي على سبيل الاسترشاد والعبرة بوصف المنتج.

١-٤ تفاصيل التحقيق

١-٤-١ وحدة القياس المستخدمة في هذا التقرير هي (الطن) للكمية ، القيمة بالجنيه المصري.

١-٤- ٢ العمله المستخدمه فى تحليل البيانات الوارده بهذا التقرير هي الجنيه المصري.

١-٤-٣ فترة تحليل الضرر الجسيم هي الأعوام المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، النصف الأول من عام ٢٠١٧/٢٠١٦ والنصف الأول من العام ٢٠٢٠/٢٠١٩

١-٤-٤ النسخة الرسمية لهذا التقرير هي النسخة المعدة باللغة العربية.

١-٥ الإفصاح عن المعلومات

١-٥-١ تتيح سلطة التحقيق كافة البيانات غير السرية للأطراف المعنية للإطلاع من خلال الملف العام خلال فترة التحقيق وحتى صدور القرار النهائي.

٢- الصناعة المحلية والمنتج المثيل

٢-١ الصناعة المحلية

٢-١-١ شركة مصر للألومنيوم ويمثل انتاجها ١٠٠% من إجمالي الإنتاج المحلى من المنتج المثيل[٧]، ومن ثم فقد توافرت الشروط المنصوص عليها فى المادة (١٩) من اللائحة والبند (ج) من الفقرة الأولى من المادة (٤)[٨] من اتفاق الوقاية.

٢-٢ المنتج المثيل أو المنافس

٢-٢-١ منتجات الألومنيوم (قوالب، سلندرات، سلك) من البنود ٧٦٠١١٠، ٧٦٠١٢٠، ٧٦٠٥١١ من التعريفة الجمركية المنسقة.

٢-٢-٢ قدمت الصناعة المحلية معلومات عن المنتج الذي تنتجه وتبيعه في السوق المحلى وكذا معلومات عن المنتج المعني وقد اتضح لسلطة التحقيق بناء على البيانات المقدمة أن المنتج الذي تقوم الصناعة المحلية بإنتاجه والمنتج المعنى لهما نفس الخصائص المادية وطرق التصنيع وقنوات التوزيع والاستخدامات وان هناك إمكانية للإحلال بينهم وأنها منتجات متشابهة ومتنافسة فيما بينها.

٢-٣ فترة التحقيق

٢-٣-١ تم تحديد فترة التحقيق لتشمل الأعوام المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، والنصف الأول من العام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

[٧] تنص المادة ١٩ من اللائحة على أن يشترط للبدء في التحقيق أن تكون الشكوى مؤيدة من منتجين محليين يزيد مجموع إنتاجهم على ٥٠% من إجمالي إنتاج المنتج المثيل للمؤيدين والمعارضين للشكوى. ولا يجوز البدء في التحقيق ما لم يؤيد الشكوى منتجون محليون يبلغ إجمالي إنتاجهم ٢٥% على الأقل من إجمالي إنتاج الصناعة المحلية من المنتج المثيل.

[٨] تنص البند (ج) من الفقرة الأولى من المادة الرابعة من اتفاق الوقاية على (عند تحديد الضرر أو التهديد به، يقصد بتعبير "الصناعة المحلية" منتجوا المنتجات المشابهة أو المنافسة مباشرة العاملون في أراضي عضو ما ككل، أو أولئك الذين يكون إنتاجهم الجماعي من المنتجات المشابهة أو المنافسة مباشرة نسبة كبيرة من مجموع الإنتاج المحلى من تلك المنتجات)

٣- التطورات غير المتوقعة وحجم الواردات

٣-١ التطورات غير متوقعة

حدثت تطورات غير متوقعة بداية من عام ٢٠١٧ حتى الفترة الحالية وهي الفترة التي حدثت فيها زيادة كبيرة في واردات المنتجات المعنية وتمثلت تلك التطورات غير المتوقعة في النقاط التاليه:

١- فرض رسوم وقائية نهائية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٧/٢٠١٨ على بعض منتجات الصلب والألومنيوم على واردتها من جميع المصادر من منتجات الألومنيوم مما أدى لأنخفاض صادرات تلك الدول للسوق الأمريكى الضخم خلال عامي ٢٠١٨، ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٧ (الفترة التي تسبق فرض الرسوم الوقائية من قبل الولايات المتحدة) مما شكل ضغطاً على تلك الدول واتجاهها الى البحث عن منافذ بيعيه أخرى لا تتكبد فيها نفس قيمة الجمارك المفروضة والتي وصلت إلى مستويات غيرمسبوقة، وبالتالي أصبحت مصر في ضوء هذه التطورات هدفا سهلا لكميات كبيرة من واردات الألومنيوم.

٢- زيادة الطاقة الإنتاجية لدى بعض الدول المنتجة على نحو كبير وهو ما يعد الحافز الرئيسي نحو البحث جدياً نحو منافذ أخرى وكبيرة تستوعب هذه الطاقات الإنتاجية الإضافية، فعلى سبيل المثال قامت بعض الشركات بتشغيل خطوط انتاج واضافة مصاهر جديدة ومن ثم أصبحت مصر أحد هذه المقاصد المستهدفة لاستيعاب كميات كبيرة من واردات الألومنيوم (المنتجات المعنية) مما شكل تهديداً كبيراً لتواجد الشركة الشاكية بالسوق المحلي

٣-٢ حجم الواردات

جدول (٣-١)

الزيادة المطلقة والنسبية في الواردات

الوحدة: طن

بيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	النصف الاول (٢٠١٧/٢٠١٦)	النصف الاول (٢٠٢٠/٢٠١٩)
حجم الواردات (طن)	١٤٥٢١	٣١٣٧٨	٧٥٧٥٣	٦٣٣٣	٣٩٣٣٥
مؤشر	%١٠٠	%٢١٦	%٥٢٢	%١٠٠	%٦٢١
الانتاج					
حجم الواردات/ حجم الإنتاج %					
مؤشر	%١٠٠	%٢٢٩	%٥٥٧	%١٠٠	%٧١٧

المصدر : الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

المقارنة : سنة أساس

٣-٢-١ يوضح الجدول السابق زيادة حجم الواردات بصوره مطلقه وبنسب حادة بلغت ١١٦%، ٤٢٢% خلال الاعوام المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨ على التوالي مقارنة بعام ٢٠١٧/٢٠١٦، واستمرت الواردات فى الزيادة الحاده خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ لتبلغ ٥٢١%.

٣-٢-٢ كما يوضح الجدول السابق زيادة حجم الواردات مقارنة بالإنتاج المحلى بنسب حادة ١٢٩%، ٤٥٧% خلال الأعوام المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ٢٠١٩/٢٠١٨ على التوالي مقارنة بعام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، وفى النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ استمرت الزيادة النسبية الكبيره والحاده للواردات بنسبة ٦١٧% مقارنة بفترة مثيلة من عام ٢٠١٧/٢٠١٦ .

النتيجة

٣-٢-٣ توصلت سلطة التحقيق إلى وجود زيادة كبيرة وحادة ومفاجئة في حجم الواردات من المنتج المعني سواء بشكل مطلق أو مقارنة بالإنتاج المحلى طبقا لأحكام الفقرة ١ من المادة (٨١)[٩] من اللائحة التنفيذية ، وان هذه الزيادة نتيجة للتطورات غير المتوقعه الوارده بالقسم الثالث من هذا التقرير .

[٩] تنص الفقرة ١ من المادة ٨١ على أن تحدد سلطة التحقيق الضرر الجسيم الواقع على الصناعة المحلية استنادا إلى أدلة وبراهين موضوعية وجود علاقة سببية بين تزايد الواردات وبين الضرر الجسيم أو التهديد بوقوعه ولها في سبيل ذلك أن تتحقق من :١-وجود تزايد في الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق سواء بشكل مطلق أو بالنسبة للإنتاج في مصر.

٤- الضرر الجسيم [١٠]

٤-١ مقدمه

٤-١-١ تبين لسلطة التحقيق في القسم السابق من التقرير والخاص بحجم الواردات وجود زيادة كبيرة في حجم الواردات من المنتج المعنى بصورة مطلقة ونسبية.

٤-١-٢ وفى هذا القسم من التقرير قامت سلطة التحقيق بتحليل مؤشرات اقتصاديات الصناعة المشار إليها في الفقرة (٢) من المادة(٨١)[١١] من اللائحة ، خلال الفترة التي واكبت الزيادة الكبيرة والحادة والمفاجئة في الواردات ومدي الضرر الجسيم الذي لحق بالصناعة المحلية بسبب تلك الزيادة.

٤-٢ المؤشرات الاقتصادية

٤-٢-١ المبيعات والحصة السوقية

جدول (٤-١)

المبيعات و الحصة السوقية

الكمية (بالطن)

بيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	النصف الأول (٢٠١٧/٢٠١٦)	النصف الأول (٢٠٢٠/٢٠١٩)
اجمالي المبيعات المحلية					
مؤشر	**%١٠٠**	%٨٨	**%٥٤**	**%١٠٠**	**%١٦**
الواردات	**١٤٥٢١**	**٣١٣٧٨**	**٧٥٧٥٣**	**٦٣٣٣**	**٣٩٣٣٥**
اجمالي حجم السوق					
مؤشر	**%١٠٠**	**%١٠١**	**%١٠١**	**%١٠٠**	**%٦٠**
حصة المبيعات المحلية					
مؤشر	**%١٠٠**	**%٨٨**	**%٥٣**	**%١٠٠**	**%٢٧**
حصة الواردات					
مؤشر	**%١٠٠**	**%٢١٠**	**%٥٢٠**	**%١٠٠**	**%١٠٧١**

*المقارنة : سنة أساس

[١٠] تنص المادة ٨٠ على أنه " يقصد بالضرر الجسيم الضرر الذي يسبب إضعافا كليا كبيرا لمركز الصناعة المحلية .....،.

[١١] تنص المادة ٨١ على أن تحدد سلطة التحقيق الضرر الجسيم الواقع على الصناعة المحلية استنادا إلى أدلة وبراهين موضوعية ووجود علاقة سببية بين تزايد الواردات وبين الضرر الجسيم أو التهديد بوقوعه ولها في سبيل ذلك أن تتحقق من الاتي:

٢ – أثر تزايد الواردات على وضع الصناعة المحلية بما في ذلك مستوى المبيعات والإنتاج والإنتاجية واستغلال الطاقات والأرباح والخسائر والعمالة والحصة السوقية.

٤-٢-١-١ يوضح الجدول السابق انخفاض مبيعات الصناعة المحلية بصورة كبيره وحاده وبنسب إنخفاض ١٢% ، ٤٦% للأعوام المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ٢٠١٩/٢٠١٨ على التوالى مقارنة بعام٢٠١٧/٢٠١٦ ، واستمر هذا الانخفاض الحاد خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ليصل الى ٨٤%.

٤-٢-١-٢ ويوضح ايضا الجدول السابق زيادة حجم السوق زيادة طفيفه بلغت ١% خلال عامي ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بعام٢٠١٧/٢٠١٦ ، و انخفض بنسبة ٤٠% خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بفترة مثيلة من عام٢٠١٧/٢٠١٦ .

٤-٢-١-٣ كما يوضح الجدول السابق أنه على الرغم من الزيادة الطفيفه فى حجم السوق المحلى خلال عامى ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨ الا ان الحصة السوقية للمبيعات انخفضت بنسبة ١٢%، ٤٧% وذلك لحساب الحصة السوقيه الواردات والتى زادت بنسب ١١٠% ، ٤٢٠% خلال نفس الأعوام .

٤-٢-١-٤ وخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إنخفضت الحصة السوقيه لمبيعات الصناعه المحلية بصوره حادة بلغت ٧٣% مقارنة بفترة مثيلة من عام ٢٠١٧/٢٠١٦ فى الوقت الذى زادت فيه الحصة السوقيه للواردات بصوره حادة بلغت ٩٧١% بالرغم من انخفاض حجم السوق المحلى فى نفس الفتره الامر الذى يشير الى استحواذ الواردات على جزء كبير من نصيب المبيعات المحلية في السوق.

النتيجة

٤-٢-١-٥ توصلت سلطة التحقيق الى انخفاض مبيعات الصناعه المحليه و حصتها السوقية بدرجه كبيره وتزامن ذلك مع زيادة حجم الواردات وحصتها السوقيه.

٤-٣ الإنتاج واستغلال الطاقة

جدول (٤-٢)
الإنتاج واستغلال الطاقة

الوحدة: طن

بيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	النصف الاول (٢٠١٧/٢٠١٦)	النصف الاول (٢٠٢٠/٢٠١٩)
كمية الإنتاج الفعلى					
مؤشر	%١٠٠	%٩٧	%٩٦	%١٠٠	%٩١
الطاقة المتاحة					
مؤشر	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
نسبة استغلال الطاقة%					
مؤشر	%١٠٠	%٩٧	%٩٦	١٠٠	%٩١

*المقارنة : سنة أساس

٤-٣-١ يوضح الجدول السابق انخفاض حجم الإنتاج بنسبة ٣% ، ٤% خلال السنوات ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨ على التوالي مقارنة بعام ٢٠١٧/٢٠١٦، واستمر الانخفاض بنسبة بلغت ٩% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بفترة مثيله من عام ٢٠١٧/٢٠١٦.

٤-٣-٢ كما يوضح الجدول انخفاض نسبة استغلال الطاقة خلال فترة تحليل الضرر بنفس نسبة الانخفاض في الانتاج في ظل ثبات الطاقه المتاحه.

النتيجة

٤-٣-٣ توصلت سلطة التحقيق الى انخفاض كل من الإنتاج و نسبة الطاقه المستغله خلال فترة تحليل الضرر.

٤-٤ العمالة و الإنتاجية

جدول (٤-٣)
العمالة والإنتاجية

بيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	النصف الاول (٢٠١٧/٢٠١٦)	النصف الاول (٢٠٢٠/٢٠١٩)
العمالة (عامل)					
مؤشر	%١٠٠	%٩٤	%٨٩	%١٠٠	%٨٦
الإنتاج					
الإنتاجية (طن / عامل)					
مؤشر	%١٠٠	%١٠٣	%١١٠	%١٠٠	%١٠٧

*المقارنة : سنة أساس

٤-٤-١ يوضح الجدول السابق انخفاض عدد العمالة خلال فترة التحقيق، حيث انخفضت بنسب بلغت ٦%، ١١% خلال عامي ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧/٢٠١٦، واستمر الانخفاض بنسبة ١٤% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٧/٢٠١٦.

٤-٤-٢ كما يوضح الجدول السابق زيادة إنتاجية العامل خلال فترة التحقيق، حيث زادت بنسب بلغت ٣% ، ١٠% خلال عامي ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٨/ ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٧/٢٠١٦، وترجع تلك الزيادة الى ان نسبة انخفاض عدد العاملين اكبر من نسبة انخفاض الإنتاج، وفى النصف الأول من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ زادت الإنتاجية بنسبة ٧% مقارنة بفترة مثيلة عام ٢٠١٧/٢٠١٦.

النتيجة

٤-٤-٣ توصلت سلطة التحقيق إلى انخفاض العمالة خلال فترة تحليل الضرر.

٤-٥ الأرباح والخسائر

جدول (٤-٤)

الأرباح والخسائر

جنيه/ طن

بيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	النصف الاول (٢٠١٧/٢٠١٦)	النصف الاول (٢٠٢٠/٢٠١٩)
الربح / الخسارة					
مؤشر	**%١٠٠**	**%١٢٤**	**%٥١**	**%١٠٠**	%١٨٩-

*المقارنة : سنة أساس

٤-٥-١ يوضح الجدول السابق أن الصناعه المحلية حققت زيادة في الأرباح بنسبة ٢٤% في العام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بالعام السابق، بينما انخفضت الأرباح بنسبة ٤٩% في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧/٢٠١٦، وفى النصف الأول من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ تحولت ارباح الصناعه الى خسائر نتيجة استمرار تدفق الواردات بكميات كبيرة الامر الذى يؤكد الضرر الجسيم الواقع على الصناعة.

النتيجة

٤-٥-٢ توصلت سلطة التحقيق الى انخفاض أرباح الصناعة في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ثم تحولها إلى خسائر خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وتزامن ذلك مع الزيادة الكبيرة في الواردات في تلك الفترة مما يشير إلى الضرر الجسيم الذى اصاب الصناعة المحلية.

٤-٦ نتائج بشأن الضرر الجسيم

٤-٦-١ طبقا لما ورد بالقسم الثالث من هذا التقرير تبين وجود تطورات غير متوقعه أدت الى زيادة كبيره فى الواردات بصوره مطلقه وبالنسبه للإنتاج وإن هذه الزيادة صاحبها ضررا جسيما للصناعه المحلية خلال فترة تحليل الضرر تمثلت مظاهره فيما يلى :

- انخفاض حجم الإنتاج.
- انخفاض حجم المبيعات المحلية وحصتها السوقية بصورة حادة.
- انخفاض حجم العمالة.
- إنخفاض نسبة أستغلال الطاقه المتاحه.
- تحول ارباح الصناعة المحلية الى خسائر.

٤-٧ الأسباب الأخرى للضرر

٤-٧-١ وفقا لأحكام المادة (٤-٢)[١٢] الفقرة ب من اتفاق الوقاية فقد قامت سلطة التحقيق باستعراض الأسباب الأخرى التي ربما تكون قد سببت الضرر للصناعة المحلية بخلاف الزيادة في الواردات على النحو التالي :

٤-٧-٢ **انكماش الطلب**

٤-٧-٢-١ يوضح جدول(٤-١) زيادة حجم السوق المحلى خلال عامي ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بالاعوام السابقة لكلا منهما ، و خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ أنخفض حجم الطلب متزامنا مع الأنخفاض الحاد فى مبيعات الصناعه المحليه الذى أدى لأنخفاض حجم السوق ، فى الوقت الذى استحوذت فيه الواردات على حصه متزايدة وكبيره من السوق ، مما يشير إلى ان إنخفاض الطلب لم يكن السبب الرئيسى المؤثر حيث أن الواردات استمرت رغم ذلك الانخفاض فى الأستحواذ على حصة متزايده فى السوق المحلي على حساب مبيعات الصناعه الامر الذى يعكس الأثر السلبى للواردات المتزايدة.

٤-٧-٣ **الممارسات التجارية التقيدية :**

٤-٧-٣-١ لا توجد اى ممارسات تجارية تقيديه على المنتج المعنى خلال فترة تحليل الضرر، وبالتالي فلم تتسبب في الضرر الذي لحق بالصناعة المحلية.

[١٢] تنص المادة ٤-٢ الفقرة (ب) على أنه "لا يجري التحديد المشار إليه في الفقرة الفرعية إلا إذا أثبت التحقيق، استناداً الى براهين موضوعية، وجود علاقة سببية بين ازدياد الواردات من المنتج المعنى والضرر الخطير أو التهديد بوقوعه. وفى حالة تسبب عوامل أخري عدا ازدياد الواردات في إلحاق الضرر بالصناعة المحلية في ذات الوقت، فإن الضرر اللاحق لا يعزى إلى ازدياد الواردات.

٤-٧-٤ التطورات التكنولوجية

٤-٧-٤-١ توصلت سلطة التحقيق خلال زيارة التحقق إلى أن الصناعة المحلية تستخدم التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في إنتاج المنتج المعنى، لذا فقد توصلت سلطة التحقيق إلى أن التطور التكنولوجي لم يتسبب فى الضرر الجسيم الذي لحق بالصناعة المحلية.

٤-٧-٥ تطور الأداء التصديري

جدول (٤-٥)

مبيعات التصدير

(الكمية: طن)

بيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	النصف الاول (٢٠١٧/٢٠١٦)	النصف الاول (٢٠٢٠/٢٠١٩)
مبيعات التصدير					
مؤشر	%١٠٠	%١٤١	%١٤٢	%١٠٠	%١٤٦

*المقارنة : سنة أساس

٤-٧-٥-١ يوضح الجدول زيادة مبيعات التصدير خلال الأعوام ٢٠١٨/٢٠١٧ ،٢٠١٩/٢٠١٨بنسبة ٤١% ، ٤٢% على التوالى مقارنة بعام ٢٠١٧/٢٠١٦، ، وفى النصف الأول من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ زادت مبيعات التصدير بنسبة بلغت ٤٦% مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، مما يشير الى ان مبيعات التصدير لم تتسبب في الضرر الواقع على الصناعة.

٤-٧-٥-٢ توصلت سلطة التحقيق إلى أن تطور الأداء التصديري لا يعد سببا في الضرر الجسيم الذي لحق بالصناعة المحلية.

٤-٧-٦ المنافسة

٤-٧-٦-١ توصلت سلطة التحقيق إلى عدم وجود اى منافسة داخلية مع أى منتج محلى أخر قد تكون تسببت فى الضرر الجسيم الذى لحق بالصناعه المحلية، حيث أن الشركة الشاكية هي المنتج الوحيد وأن المنافسة التي تسببت في الضرر هي المنافسة غير العادلة مع الواردات التي زادت زيادة كبيرة.

٤-٧-٧ اسعار الطاقة:

ادعى احد الاطراف المعنية أن ارتفاع سعر الطاقة هو أحد الاسباب الرئيسية في الضرر الواقع على الصناعة المحلية.

قامت سلطة التحقيق بدراسة تأثير ارتفاع اسعار الطاقة على الضرر الواقع على الصناعة وتوصلت الى هذا العامل ليس عنصراً مؤثراً في الضرر الجسيم الواقع على الصناعة، حيث انخفضت أسعار الطاقة الموجهة للصناعات الثقيلة ومن بينها صناعة الألومنيوم بداية من النصف الثانى من عام ٢٠١٩ في حين ظلت الصناعة تعانى من الضرر الجسيم كما يتضح من مؤشرات الضرر خلال الفترة اللاحقة لهذا التخفيض وهى النصف الأول من عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

النتيجة

٤-٧-٨ توصلت سلطة التحقيق إلى انه لايوجد أسباب مؤثرة اخرى ساهمت فى حدوث الضرر الجسيم للصناعه المحليه بخلاف الزيادة فى حجم الواردات.

٥- العلاقة السببية

٥-١ قامت سلطة التحقيق بدراسة العلاقة السببية طبقا للمادة ٤-٢ الفقرة (ب) من اتفاق الوقاية بين زيادة الواردات من المنتج المعنى والضرر الجسيم الذي لحق بالصناعة المحلية.

٥-١-١ توصلت سلطة التحقيق الى حدوث زياده كبيره، حديثة وحادة ومفاجئة فى الواردات من المنتج المعنى خلال الأعوام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ٢٠١٩/٢٠١٨ بصوره مطلقه صاحبها ضرر جسيم على الصناعه المحلية تمثلت مظاهره في انخفاض الإنتاج و انخفاض المبيعات المحلية وحصتها السوقية، وكذا انخفاض العمالة وعدم قدرة الصناعة على الاستغلال الامثل لطاقتها، فضلا عن انخفاض أرباح الصناعة ثم تحولها الى خسائر.

٥-١-٢ كما توصلت سلطة التحقيق الى ان انكماش الطلب قد يكون ساهم فيما لحق بالصناعه المحليه من ضرر جسيم ولكن بصورة غير مؤثرة الا ان ذلك لا ينفى الأثر السلبى للواردات المتزايدة الأمر الذى يشير الى وجود علاقة سببيه مباشره بين الزياده الكبيره فى الواردات وبين الضرر الجسيم الذى لحق بالصناعه المحليه.

النتيجة:

في ضوء ما سبق توصلت سلطة التحقيق الى وجود علاقة سببية واضحة بين الزيادة الكبيرة والمفاجئة فى الواردات والتى حدثت كنتيجة للتطورات غير المتوقعة وبين الضرر الجسيم الذى لحق بالصناعة المحلية.

٦- تعليقات الأطراف المعنية

٧-١ تلقت سلطة التحقيق دفوع وتعليقات من بعض الاطراف المعنية فى التحقيق سواء على الشكوى أو بعد حضور جلسة الاستماع وشملت تلك الأطراف المعنية ما يلى:-

٧-١-١ حكومات : (الإمارات، البحرين، تايوان ، روسيا، السعودية، الكويت، سلطنة عمان)

٧-١-٢ مستخدمين محليين ومستوردين:(شركة انتركايرو لصناعة الألومنيوم، شركة دلمار لإنتاج قطاعات الألومنيوم، الشركة الكندية العالمية للألومنيوم، شركة كانكس لسحب الألومنيوم)

٧-١-٣ مصدرين:(شركة جلوبال فيتنام للالومنيوم، الشركة المتحدة روسال، شركة ميدال للكابلات، شركة ألومنيوم البحرين (البا).

وفيما يلى عرضاً لتلك الدفوع والتعليقات ورد سلطة التحقيق عليها:-

الادعاء الأول :-

ان تخفيض قيمة العملة المحلية في نوفمبر ٢٠١٦ أدى إلى نقص شديد في توافر الدولار في السوق المحلى والبنوك المصرية، مما أدى إلى اتجاه جميع المصانع إلى المورد المحلي الوحيد لتلبية احتياجات المصانع من مدخلات الإنتاج، الا ان شركة مصر للألومنيوم قامت بعمل زيادات غير مبررة في أسعارها في تلك الفترة ولم تستطيع تلبية نسبة كبيرة من احتياجات السوق المحلى وطالبت العملاء المحليين بإيجاد مصادر أخرى لباقي الاحتياجات نظراً لوجود التزامات تعاقدية خاصة بتصدير المنتجات محل التحقيق.

الرد:

ان تخفيض قيمة العملة المحلية فى عام ٢٠١٦ كان له أثر مماثل على الصناعة المحلية شأنها شأن المستوردين حيث تقوم الصناعة باستيراد خام الألومينا مما أدى إلى ارتفاع التكلفة وبالتالي قامت الصناعة برفع اسعارها.

وفيما يتعلق بقيام الشركة بمطالبة عملائها بإيجاد مصادر أخرى لتلبية احتياجاتها نظرا لوجود التزامات تعاقدية لدى الشركة لتصدير المنتجات محل التحقيق فإن سلطة التحقيق قد قامت بتحري مدى صحة هذا الادعاء خلال زيارة التحقق الميدانية التي تم اجراؤها للصناعة المحلية وتبين لها عدم صحته حيث تحصلت على فواتير بيع للمنتجات محل التحقيق لعملاء محليين من بينهم احد مقدمى هذا الادعاء.

الادعاء الثاني :-

تقوم شركة مصر للألومنيوم بتسعير المنتجات التي تقوم بتصديرها وفقاً لأسعار البورصة العالمية، في حين أنها تقوم بتسعير المنتجات داخل السوق المحلى بطريقة متوسط المبيعات (لدرجة أن وصل فروق الأسعار المحلية عن التصدير أكثر من ٣٠٠ دولار للطن)، وهذه الطريقة لا تعكس اتجاهات الأسعار العالمية خاصة عند انخفاضها، مما يؤثر بالسلب على الشركات التي تقوم بتصدير قطاعات الالومنيوم.

الرد:

قامت سلطة التحقيق بالتحقق من سياسة التسعير بالشركة وتوصلت إلى ان الشركة تتبع نفس سياسة التسعير للمنتجات المستوردة والمحلية الا انها فقط تحمل المنتجات المحلية بالرسوم الجمركية التي تم دفعها على المواد الخام المستوردة فى حين لا يتم تحميل المنتجات المصدرة بتلك التكلفة نظرا لان الرسوم الجمركية المدفوعة على المواد الخام المستوردة يتم استردادها عند التصدير.

الادعاء الثالث :-

ان فرض تدابير وقائية على واردات الألومنيوم الخام يؤثر على أسعار قطاعات الألومنيوم وهي من أهم المنتجات الموجودة في المشروعات القومية والمشاريع العامة والخاصة وصناعة السيارات والأجهزة المنزلية وخلافه وبالتالي لن يتاح أي مجال للمنافسة في سعر القطاعات داخل السوق المحلى وسيقوم التجار باستيراد قطاعات الألومنيوم تامة الصنع وهي معفاة من الرسوم الجمركية.

الرد :

وفقا لنص المادة (٥-٣) من اتفاق الوقاية والتي تنص على " لا يطبق العضو تدابير وقائية الا الى الحد الضروري لمنع الضرر الخطير او لمعالجته ولتيسير التكييف ....." فإن فرض الرسوم الوقائية يكون بناءً على تحقيق تجريه السلطات المختصة يتم خلاله التوصل لوجود زيادة كبيرة في الواردات تسببت في حدوث ضرر جسيم للصناعة، وجدير بالذكر ان رسوم الحماية لا تهدف الى منع دخول الواردات بصورة كاملة وانما تهدف الى تنظيم دخولها وتحقيق منافسة عادلة داخل السوق المصري وكذا منح الصناعة المحلية الفرصة لتكييف أوضاعها والتعافي من الاثار الضارة الناجمة عن الزيادة الكبيرة في الواردات حتى تتمكن من المنافسة مع تلك الواردات المتزايدة بعد انتهاء العمل بالرسوم.

الادعاء الرابع :-

ان فرض التدابير الوقائية على منتجات الالومنيوم سوف يؤدى إلى إلغاء المنافسة في أسواق التصدير نظرا لأن فرض الرسوم على المادة الخام سيؤدى الى ارتفاع تكلفة المنتج النهائي الذى يتم إعادة تصديره، ومع افتراض أن حل المشكلات الخاصة بالتصدير والناجمة عن فرض التدابير الوقائية هو نظام الافراج الجمركي بنظام رد الرسوم Drawback على الواردات من المواد الخام لغرض التصنيع من اجل التصدير،

(فان هذا النظام قد يكون هو البديل المتاح امام الشركات التي تعمل في مجال تصدير المنتج النهائي)، إلا ان تسجيل الشركات في نظام Drawback يستغرق وقتاً وله إجراءات خاصة ومعظم الشركات العاملة في مصر والتي تقوم بالتصدير لم تسجل بهذا النظام نظراً للتكلفة المادية والتجهيزات الإدارية.

الرد:

ان سلطة التحقيق تدرس اثر الواردات على الضرر الواقع على الصناعة المحلية في السوق المحلى وفقاً لنص المادة (٢-٤أ) كما تقوم بدراسة المنافسة في السوق المحلى ضمن الأسباب الأخرى للضرر وهى غير معنية بالمنافسة في أسواق التصدير، وكما سبق الرد في التعليق السابق فان الرسوم الوقائية لا تهدف الى منع دخول الواردات بصورة كاملة وانما تهدف الى تنظيم دخولها وتحقيق منافسة عادلة داخل السوق المصري وكذا منح الصناعة المحلية الفرصة لتكييف أوضاعها والتعافي من الاثار الضارة الناجمة عن الزيادة الكبيرة في الواردات حتى تتمكن من المنافسة مع تلك الواردات المتزايدة بعد انتهاء العمل بالرسوم، كما ان الرسوم الوقائية تدور وجوبا وعدما مع الرسوم الجمركية وبالتالي فانه يمكن استردادها عند التصدير تحت اى من الأنظمة الجمركية.

الادعاء الخامس :-

عدم قدرة شركة مصر للألومنيوم على تدبير احتياجات جميع المصانع والشركات المحلية من مدخلات الإنتاج المطلوبة بصورة شهرية خاصة أن شركة مصر للألومنيوم عليها التزامات تعاقدية خارجية لتصدير حصة مؤثرة من انتاجها من الأصناف محل الشكوى إلى الخارج، وأن ذلك سوف يؤدى إلى عدم وجود استقرار في العملية الإنتاجية والتخطيطية للشركات والمصانع العاملة في السوق المحلي، وبالتالي خروج تلك المصانع من السوق.

الرد:

توصلت سلطة التحقيق خلال زيارة التحقق الى عدم صحة الإدعاء بأن الشركة تقوم بتصريف انتاجها في السوق الخارجي على حساب السوق المحلى، وأن الصناعه المحلية تتعاقد للبيع في السوق المحلى ، وان سبب زيادة مبيعات التصدير هو عدم قدرة الشركة على البيع في السوق المحلى بسبب الواردات المتزايدة ، حيث أنه على الرغم من انخفاض حجم الطلب خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ فقد أستمر تزايد الواردات الى السوق المصرى وفى المقابل أنخفضت المبيعات المحلية مقارنة بفترة مثيلة من عام ٢٠١٦/٢٠١٧، فضلا عن ماسبق ذكره فى الرد على التعليق السابق ان الرسوم الوقائية لا تهدف الى منع دخول الواردات بصورة كاملة وانما تهدف الى تنظيم دخولها وتحقيق منافسة عادلة داخل السوق المصري.

الادعاء السادس :-

عدم افصاح شركة مصر للألومنيوم عن طاقتها الإنتاجية التي هي مطلب أساسي للشركات العاملة في مصر، وأن المنافسة تتطلب معرفة قدرة المورد الوحيد على تلبية احتياجات طلبات السوق في الوقت الحالي، وحسب متطلبات المصنعين المحليين وليس حسب ما يتوفر طبقا لخطة إنتاج شركة مصر للألومنيوم، بالإضافة إلى الحاجة لمعرفة خطة التوسعات الخاصة بشركة مصر للألومنيوم لمعرفة مدي مجاراتها لمتطلبات السوق والنمو المتوقع في الطاقة الإنتاجية وعدد المصانع في السوق المصري، إضافة إلي أن المنتج المحلى غير متوفر بنفس الكميات التي يتم استيرادها وليس بنفس المواصفات التي يتم استيرادها (نسب المكونات الكيميائية للسلندرات والقوالب، وتشكيلات الأقطار للسلندرات).

الرد:

قدمت الشركه بيان الطاقه الإنتاجيه فى الشكوى كأحد عناصر البيانات السريه الا ان النص الغير سري للشكوى يتضمن تفاصيل تكفى لفهم جوهر المعلومات التي تحمل صفة السرية ، كما أنه فيما يتعلق بالأدعاء بعدم توافر المنتج المحلى بنفس الكميات التي يتم استيرادها وانه يختلف في المواصفات عن المنتج المستورد، فإن هذا الادعاء غير صحيح حيث ان سلطة التحقيق خلال زيارة التحقق تحققت من انه وعلى الرغم من أن الصناعه المحلية لم تستطيع استخدام طاقتها الإنتاجيه المتاحه بالكامل (جدول ٤-٢) فإن الصناعه لديها مخزون متزايد خلال فترة التحقيق لم تسطيع بيعه بالرغم من انها لاتنتج بكامل طاقتها المتاحه مما يدل على عدم صحة الأدعاء فيما يخص عدم قدرة الشركه الإنتاجيه وتحقيق احتياجات السوق او تفضيلها التصدير على حساب البيع المحلى ، وأنما يدل على تفضيل بعض الأطراف الإستيراد على حساب الشراء من الصناعه المحلية، كما انه وفقا للاتفاق الدولى لايشترط لفرض الرسوم ان تكون الصناعة قادرة على تغطية السوق المحلى بالكامل، حيث ان الرسوم الوقائية لا تهدف الى منع دخول الواردات بصورة كاملة وانما تهدف الى تنظيم دخولها وتحقيق منافسة عادلة داخل السوق المصري ، لذا فإن السوق المحلى يمكن ان يستوفى احتياجاته ايضا من الإستيراد بصورة عادله ، فضلا عما سبق فان الصناعة قدمت خطة التعديل الهيكلى والتي تشير الى توجه الصناعة لزيادة طاقتها الإنتاجية، كذلك فان سلطة التحقيق قد خلصت الى ان المنتج الذي تقوم الصناعة المحلية بإنتاجه والمنتج المعنى (المستورد) لهما نفس الخصائص المادية وطرق التصنيع وقنوات التوزيع والاستخدامات وان هناك إمكانية للإحلال بينهم وأنها منتجات متشابهة ومتنافسة فيما بينها.

الادعاء السابع :-

المنتج المحلى قد يكون مثيل لبعض كميات المنتج المستورد ولكن ليس لكل كميات المستوردة من سلندرات وقوالب الألومنيوم التي يتم استيرادها بمواصفات مختلفة عن المنتج المحلي وبأقطار/ احجام مختلفة عن المنتج المحلي، مع الاخذ في الاعتبار مرونة الموردين العالميين في تصنيع تشكيلات من القوالب

والسلندرات من خام الألومنيوم بكميات كبيرة وبمواصفات متنوعة وحسب متطلبات المصنعين وهذا يعد أحد الأسباب الرئيسية في توجه المصنعين المصريين إلى الاستيراد من الخارج.

الرد:

لم يتم تقديم ما يثبت صحة هذا الادعاء ، وقد انتهت سلطة التحقيق الى ان المنتج الذي تقوم الصناعة المحلية بإنتاجه والمنتج المعنى (المستورد) لهما نفس الخصائص المادية وطرق التصنيع وقنوات التوزيع والاستخدامات وان هناك إمكانية للإحلال بينهم وأنها منتجات متشابهة ومتنافسة فيما بينها، كما أن سلطة التحقيق خلال زيارة التحقق الميدانية للصناعة تحققت من أن الصناعة لديها القدرة على انتاج كافة الاحجام والاقطار من المنتجات محل التحقيق.

الادعاء الثامن :-

تقوم شركة مصر للألومنيوم بتحديد فروق أسعار إضافية (مثلا على سعر توريد سلندرات الألومنيوم قطر ٥ بوصة يزيد بمقدار ٣% عن سعر توريد سلندرات الألومنيوم قطر ٧ بوصة في حين أن المنتج النهائي واحد وسعر واحد وهو قطاعات الألومنيوم) يتحملها المصنع في حالة الشراء من شركة مصر للألومنيوم على حسب المواصفات والاقطار والاحجام على خلاف الموردين العالميين وهذا يؤدى إلى خلل في تحديد تكلفة وسعر المنتج النهائي.

الرد:

بحثت سلطة التحقيق خلال زيارة التحقق كافة عناصر التكلفة للمنتجات المعنية ولم يتبين وجود اى خلل في التكلفة.

كما ان منطقيا فأن اختلاف أسعار توريد سلندرات الألومنيوم يتوقف على تكلفة الإنتاج والتي تزداد كلما قل حجم القطر الذى يحتاج الى عمليات صناعية اضافيه أكثر من القطر الأعلى مما يؤدى لزيادة التكلفه وبالتالى زيادة سعر البيع عن القطر الأكبر .

الادعاء التاسع :-

أن عملية الاستيراد للخام وعملية التصدير للمنتج النهائي تستغرق مدة لا تقل عن ٨ أسابيع في الدورة الواحدة، ومع عدم وجود جدول زمني محدد لإصدار قرارات واحتمالية تطبيق الإجراءات الوقائية بصورة مفاجئة ولو بصفة مؤقته سوف يخلق نوع من الاهتزاز في السوق المحلي، لذلك يجب وضع جداول زمنية معلنة لإجراءات التحقيق وفترة لا تقل عن ١٠ أسابيع بين قرار فرض تدابير الوقاية في حالة اعتماده وبين تطبيقه على الواردات من المنتجات محل التحقيق.

الرد:

ان اصدار قرار فرض تدابير وقائية هو من سلطة وزير التجارة والصناعة ويعمل بالقرار اعتبار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، كما ان صدور هذا القرار يسبقه اعداد تقرير نهائي وذلك بعد اعداد

تقرير بالحقائق الأساسية والنتائج التي توصلت اليها سلطة التحقيق يتم ارساله لكافة الأطراف المعنية للتعليق عليه، كما انه يتم أيضا اخطار منظمة التجارة العالمية قبل فرض الرسوم وذلك وفقا للمادة ١٢ من الاتفاق الدولى.

<u>الادعاء العاشر :-</u>

طبقا لإحصائيات الواردات فهناك موجتان من الزيادة في الواردات الأولى في عام ٢٠١٥ والثانية في عام ٢٠١٨ واستقرت كمية الواردات في عام ٢٠١٩، لكن مصر للألومنيوم قدمت الشكوى في عام ٢٠٢٠، وبالتالي لا تتوافر شروط بدء تحقيق الوقاية، كما أن الواردات من منتجات الألومنيوم تظهر اتجاه مختلف لكل منتج على حده وبالتالي لا يمكن تجميعهم في التحقيق، ويجب الفصل بينهم في تحديد الضرر لكل منتج، كذلك ضرورة تحديد حجم الواردات لكل منتج على حده وموزعة على الدول حتى يتسنى معرفة الدول النامية والمستثناة التي تقل حصتها عن ٣% من إجمالي حجم الواردات.

<u>الرد:</u>

اعتمدت سلطة التحقيق على الفترة من ٢٠١٧/٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٩/٢٠١٨ والنصف الأول من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ لبحث الزيادة في الواردات والضرر الواقع على الصناعة والعلاقة السببية بينهما. كما قامت سلطة التحقيق في الجزء الثاني من هذا التقرير بتحديد المنتج محل التحقيق ليشمل كل من القوالب والاسلاك والسلندرات وقامت ببحث كل منتج على حدا الا انها ارتأت إمكانية الجمع بين المنتجات واستندت في ذلك الى ما يلى:

- **لم يرد في أي من اللائحة أو في الاتفاق الدولي للإجراءات الوقائية تعريف للمنتج محل التحقيق، كما أن سلطة التحقيق لها سلطة تقديرية في تحديد المنتج محل التحقيق، وفى هذه الحالة يمكن لسلطة التحقيق إما تجميع هذه المنتجات في منتج واحد محل التحقيق أو التحقيق فيها كمنتجات منفصلة.**
- **كما اوصت هيئة الاستئناف وفرق التحكيم في منظمة التجارة العالمية بأن سلطة التحقيق لديها سلطة تقديرية واسعة لتحديد المنتج محل التحقيق، والذي قد يشمل منتجات مختلفة استنادا على ان اتفاق الوقاية لا يفرض التزامات محددة فيما يتعلق بتعريف المنتج محل التحقيق أو نطاقه.**
- **كما انه لا يزال دخول منتجات مختلفة في نطاق منتج واحد محل التحقيق من الممارسات المعتادة في عدد من الدول بما فيها الاتحاد الأوروبي، ففي إطار إجراءات الوقاية الحالية التي فرضتها الاتحاد الأوروبي على الحديد والصلب، اعتبرت المفوضية الأوروبية أن المنتج محل التحقيق يتكون من مجموعة من ٢٨ منتجا وعللت المفوضية الأوروبية ذلك بوجود روابط قوية بين جميع فئات المنتج الخاضعة للتحقيق.**

الادعاء الحادى عشر :-

الزيادة في الواردات منذ عام ٢٠١٨ بسبب زيادة الواردات من المصدرين التقليدين الرئيسين (البحرين – المملكة العربية السعودية – عمان – الامارات) وتمثل حصة تلك الدول ٧١% في عام ٢٠١٧، ٩٦% في عام ٢٠١٨، ٨٨% في عام ٢٠١٩، علما بأن الدول الأعضاء باتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتمتع الواردات منها بإعفاء جمركي، في حين أن التعريفة الجمركية المفروضة في إطار الدولة الاولي بالرعاية تمثل ٢٠%. لذا فأن الواردات من دول الخليج هي السبب في زيادة حجم الواردات إلى مصر، وقد ذكرت شركة مصر للألومنيوم أن شركات الخليج العربي تشكل تهديدًا خطيرًا للصناعة المحلية من خلال توفير ظروف تجارية أكثر تنافسية للمستهلكين المصريين مثل انخفاض الأسعار وتأجيل المدفوعات ، لذا فيجب الشروع في تحقيق إغراق ضد الواردات من هذه المصادر إذا كان هناك اشتباه في ممارسة الإغراق من مصادر معينة وليس تحقيق تدابير وقائية ضد كافة الدول التي تقوم بممارسة التجارة بشكل عادل.

الرد

تقدمت الصناعة المحلية بشكوى تتضمن الاشتراطات التي نص عليها اتفاق الوقاية من وجود تطورات غير متوقعة أدت الى زيادة كبيرة في حجم الواردات من المنتجات المعنية بصرف النظر عن مصدرها تسببت في حدوث ضرر جسيم للصناعة.

الادعاء الثانى عشر :-

أن الصادرات المصرية من المنتجات محل التحقيق هي التي تسببت في خلق طلب على الواردات لتلبية احتياجات السوق، حيث استغلت شركة مصر للألومنيوم العقوبات المفروضة على روسيا ووجهت المزيد من انتاجها لأسواق أوروبا وامريكا الشمالية بغرض الاستفادة من مزايا البيع بأسعار اعلى من السوق المحلي، واشارت البيانات الإحصائية الى أن كمية الصادرات المصرية من منتجات الالومنيوم تفوق الكميات المستوردة. وان احتياجات السوق المحلية نتيجة المشروعات القومية الحكومية عززت الطلب على الواردات من المنتجات الخليجية.

الرد

يوضح الجدول رقم ٤-٥ من القسم الرابع من هذا التقرير أن صادرات الصناعه المحلية زادت بنسب ٤١%، ٤٢% خلال السنوات ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ٢٠١٩/٢٠١٨ على التوالى تزامنا مع الزيادة الحاده فى حجم الواردات التى بلغت ١١٦% ، ٤٢٢% خلال نفس الأعوام (جدول ٣-١) فى الوقت الذى زادت الحصه السوقيه للواردات بنسب ضخمه بلغت ١١٠%، ٤٢٠% خلال نفس الأعوام التى شهدت فى المقابل إنخفاض الحصه السوقيه لمبيعات الصناعه المحليه بنسب بلغت ١٢ % ، ٤٧%

(جدول ٤-١) ، وهو ماتكرر فى النصف الأول من عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، الأمر الذى يشير الى ان لجوء الصناعه الى التصدير كان بسبب عدم قدرتها على البيع فى السوق المحلى فى ظل استحواذ الواردات المتزايده بصوره حاده على حصه متزايده من السوق على حساب مبيعات الصناعه التى زادت صادرتها بنسب تقل كثيرا عن مافقدته من حصتها فى السوق المحلى

ويؤكد ماسبق إنخفاض نسبة إستغلال الطاقه المتاحه للصناعه بصوره مطردة كما يوضح الجدول رقم ٤-٢ بالقسم الرابع من هذا التقرير ، إضافة الى ماتوصلت اليه سلطة التحقيق خلال زيارة التحقق من وجود مخزون فائض من المنتج محل التحقيق لدى الصناعه المحلية الأمر يشير الى ان الصناعه المحلية كان من الممكن ان تغطي جزء اكبر من السوق المحلى لولا أثر تزايد حجم الواردات .

<u>الادعاء الثالث عشر :-</u>

التدابير الوقائية فى حال فرضها سوف تحل محل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبالتالي عدم استقرار السوق بالمنطقة، بالإضافة إلى توقع تأثير تداعيات فيرس كورونا على المبيعات المستقبلية وما سيسببه ذلك من خلق عدم استقرار بين الطاقات الإنتاجية والطلب في أسواق الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

<u>الرد</u>:

يختلف اتفاق الوقاية والذى يتم بموجبه فرض التدابير الوقائية في طبيعته والهدف منه عن اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى حيث ان التدابير الوقائية كما سبق الإشارة تهدف الى تنظيم دخول الواردات بصورة عادلة مما يؤدى الى استقرار السوق وتحقيق منافسة عادلة بين المنتجات المحلية والمستوردة مع مراعاة المصلحة العامة لكافة الأطراف المعنية، في حين ان الهدف من اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى تهدف الى إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء ولايتطرق ذلك الى أى ممارسه تجارية غير عادله من احد الدول ضد الأخرى، فضلا عن ان المادة ٥ من البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تنص على *"مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج."*

كما تنص المادة (٦) من البرنامج التنفيذي على انه *" تتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية دولياً فيما يخص مكافحة الإغراق."*

اما فيما يخص تداعيات فيروس كورونا على المبيعات المستقبلية، فهى لا تقتصر على دولة او إقليم دون الاخر وانما تشمل العالم بأكمله.

الادعاء الرابع عشر :-

كون الصناعه المحليه هي المنتج الوحيد لمنتج خام الألومنيوم لايخدم المنافسه العادله والواردات تقوم بدور إيجابى فى إرساء المنافسة العادلة ، كما ان عدم وجود منافس للشركة ادى لعدم تطوريها لخطوط الأنتاج والتكنولوجيا .

الرد:

ان وجود الصناعة المحلية كمنتج محلى وحيد لا يؤدى بالضرورة الى الغاء المنافسه بدليل المنافسة من الواردات التى تسببت فى ضرر وقع على الصناعه المحلية ، كما أنه حال فرض رسوم وقائيه فأن الغرض منه ليس الغاء المنافسه ومنع دخول الواردات بل ارساء للمنافسة العادله ودخول الواردات بصوره عادله لاتسبب ضررا جسيما للصناعة المحليه ، فضلا عن ان سلطة التحقيق خلال زيارة التحقق التى اجرتها للصناعه المحلية تحققت من ان الشركه الشاكيه تمتلك التكنولوجيا المستخدة عالميا فى انتاج المنتجات محل التحقيق .

الادعاء الخامس عشر :-

الخسائر التي حدثت في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ترجع الى عدة عوامل أخرى لا علاقة لها بالزيادة في الواردات وفق ما صرحت به الصناعة المحلية في كافة وسائل الاعلام حيث حددت الصناعة الشاكية ٤ أسباب لتلك الخسائر تمثلت في ارتفاع تكلفة الكهرباء ومستلزمات الإنتاج وانخفاض السعر الأساسي للمعدن ببورصة المعادن العالمية بلندن وانخفاض سعر الدولار واستغناء الشركة عن نسبة كبيرة في استثماراتها المالية للوفاء بالتزاماتها المالية مما ادي الى انخفاض العائد من هذه الاستثمارات.

الرد:

لم تحقق الصناعة خسائر خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ وانما انخفضت الربحية، و حققت الصناعه خسائر فى النصف الأول من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وقد بحثت سلطة التحقيق فى القسم الرابع من هذا التقرير الأسباب الأخرى التي قد تكون تسببت في الضرر الجسيم الواقع على الصناعة ومنها زيادة أسعار الكهرباء وتبين انها لم تتسبب فى الضرر الواقع على الصناعة حيث تم تخفيض أسعار الكهرباء وأسعار الطاقة المقدمة لبعض الصناعات الثقيلة ومن بينها صناعة الألومنيوم خلال عام ٢٠١٩، كما توصلت سلطة التحقيق الى ارتفاع السعر العالمى للالومنيوم خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ فضلا عن ان السعر العالمى للبورصة يتم التسعير على أساسه من قبل كافة الأطراف وليست الصناعة المحلية فقط، كما ان أسعار الصرف لا تعد سبب في الضرر الواقع على الصناعة حيث ان لها نفس التأثير على كافة الاطراف المعنية.

الادعاء السادس عشر :-

مخالفة الشكوى وإعلان بدء التحقيق كل من احكام المادة ٧٩ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ وقرار هيئة الاستئناف في منظمة التجارة العالمية بان الزيادة في الواردات يجب ان تكون كبيرة وحادة وحديثة ومفاجئة من حيث الكم والنوع على مستوي كل منتج على حدة من المنتجات محل التحقيق (القوالب والسلندرات والسلك) مما كان يستلزم معه تحليل تطور الواردات لكل منتج على حدة محل التحقيق مثلما تم استعراض المؤشرات الخاصة بالأرباح في الشكوى. وهو الامر الذي يوضح العلاقة السببية ما بين واردات كل منتج علي حدة في حدوث الضرر الجسيم للصناعة الشاكية.

الرد

قامت سلطة التحقيق ببحث الزيادة في الواردات في القسم الثالث من هذا التقرير وتوصلت الى وجود زيادة حادة وحديثة ومفاجئة في الواردات بصوره مطلقه وبالنسبه للإنتاج خلال فترة التحقيق تسببت في حدوث ضررا جسيما للصناعه المحلية، وفيما يتعلق بتجميع المنتجات سبق الرد بالتعليق العاشر من هذا القسم.

الادعاء السابع عشر :-

التراجع فى معدل حجم التصدير يعد سببا من اسباب الضرر عكس إدعاء الصناعه المحليه حيث لم توضح كيف ان هذا التراجع الحاد فى الصادرات لم يؤثر على المؤشرات المالية والأقتصاديه .

الرد

قامت سلطة التحقيق فى الفقره رقم ٤-٧-٥-١ من القسم الرابع من هذا التقرير ببحث الأداء التصديرى للصناعه المحلية بصوره مفصلة وانتهت الى انه لايعد سببا من أسباب الضرر الذى أصاب الصناعه المحلية.

الادعاء الثامن عشر :-

تعويم الجنيه وارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه خلال فترة التحقيق أثر على زيادة تكلفة الإنتاج وزيادة الأسعار بشكل مباشر اخذا في الاعتبار ان الصناعة المحلية تعتمد في الأساس في انتاجها على خام الالومينا المستورد من الخارج ودفع تكاليف استيراده بالعملة الصعبة مما ادي الى زيادة التكلفة لدي الصناعة المحلية وأثر ذلك على قدرتها التنافسية

الرد:

ترى سلطة التحقيق ان أثر تعويم الجنيه المصري كان له أثر متساوى على كل من الصناعة المحلية او الواردات ممثله فى المستوردين حيث ان كلا المصدرين يعتمد على الدولار سواء المنتج المستورد او المواد الخام من الذى تحتاجها الصناعة المحلية لإنتاج المنتج محل التحقيق فضلا عن ان تسعير منتجات الألومنيوم يتم وفقا للأسعار العالمية.

الادعاء التاسع عشر :-

الشكوى لم تستوفي شرط الظروف غير المتوقعة كما اقرته هيئة الاستئناف بمنظمة التجارية العالمية بقضيتي (الالبان الكورية والاحذية الأرجنتينية) وقضية الصلب- أمريكا وهذا لم تتناوله الشكوى حيث اقتصرت الشكوى الى الإشارة الى زيادة الطاقة الإنتاجية لدي معظم الشركات الآسيوية ودول الخليج ، وكذلك فرض الولايات المتحدة الامريكية رسوم وقائية نهائية على بعض منتجات الصلب والالومنيوم من جمهورية الصين الشعبية وبعض الدول وأن تلك الرسوم أدت الى تحول صادرات الصين وغيرها من الدول الاسيوية الى السوق المصرية وهذه ادعاءات لا تستند على مبررات وحجج موضوعية لعدة أسباب منها أن صادرات الصين تراجعت خلال فترة تقييم الضرر الجسيم، وأن دول الخليج غير مستهدفة برسوم مكافحة اغراق أو دعم أو وقاية مطبقة عليها من قبل الدول المستوردة، ولذا يجب على سلطة التحقيق المصرية التحقق من شرط التطورات المتوقعة ، لذا فأن الشكوى المقدمة من الصناعة المحلية لم تتناول أي تحليل وافي ومنطقي للتطورات غير المتوقعة المنصوص عليها في المادة ١٩ من اتفاق الجات ١٩٩٤ وتأثير تلك الظروف على زيادة حجم الواردات من المنتج محل التحقيق التي تسببت في احداث ضرر جسيم للصناعة المحلية وذلك وفقا للتوصيات الصادرة في عدد من القضايا المثيلة ومنها قضية حديد التسليح المقامة من أمريكا والتي أوصلت هيئة تسوية المنازعات بضرورة وجود علاقة منطقية بين التطورات غير المتوقعة وبين الزيادة في الواردات من المنتج محل التحقيق

الرد:

تم بحث التطورات غير المتوقعة في القسم الثالث من هذا التقرير وتوصلت سلطة التحقيق الى ان زيادة الطاقات الإنتاجية للدول المصدرة للمنتجات المعنية إضافة الى فرض رسوم وقائية نهائية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على بعض منتجات الصلب والألومنيوم قد أدت الى قيام الدول المصدرة باستهداف أسواق أخرى بخلاف الولايات المتحدة من ضمنها مصر مما أدى زيادة الواردات بصورة حديثة وحادة ومفاجئة والتي تسببت في الضرر الجسيم الواقع على الصناعة.

الادعاء العشرون :-

ان فرض أي تدابير وقائية على واردات المنتج محل التحقيق من شأنه الاضرار بالمصلحة العامة، و سيؤدي الى احتكار الصناعة المحلية ولا سيما انها تمثل ١٠٠% من إجمالي الإنتاج في السوق المحلي وبالتالي سيؤدي الى ارتفاع الأسعار دون مبرر وزيادة الأعباء على المستهلك والصناعات المرتبطة بالمنتج محل التحقيق مما سيؤثر على خطط التنمية الاقتصادية الشاملة .فرض التدابير سيؤدي الى تسريح عدد كبير من العمالة خصوصا في الصناعات التي تستخدم المنتج محل التحقيق كمدخل صناعي مما سيؤدي الى خروج عدد كبير من المستثمرين من السوق المصري واغلاق عدد من الشركات المستوردة التي تخدم

قطاعات حيوية اخري .سيضر فرض التدابير بالمصلحة العامة سواء للصناعة او المستهلكين وذلك لعدم قدرة الصناعة المحلية الشاكية على تلبية الطلب المحلي حاليا او بالمستقبل خاصة بأن شركة مصر للألومنيوم تعتبر المنتج الوحيد للمنتج محل التحقيق في ظل ان الشركة تتبنى سياسة تصديرية وتصدر ٥٠% من انتاجها، بالإضافة الى ارتفاع تكلفة الإنتاج للصناعات الأخرى التي تستخدم المنتج محل التحقيق كمدخل صناعي للصناعات الأخرى مما سيؤدي الى الاضرار بقطاع كبير جدا من الصناعات التحويلية الحيوية الأخرى وارتفاع أسعار أواني الطهي والأدوات والأجهزة المنزلية والكهربائية وغيرها من الصناعات التي يدخل فيها خام الألومنيوم كمدخل انتاج

الرد:

ان الرسوم الوقائية لا تهدف الى منع الاستيراد على الاطلاق ولن تؤدى الى الاحتكار حيث ان خفض أسعار المنتج المستورد هو أحد اشكال الممارسات الاحتكارية وليس ارتفاع الاسعار حيث تقوم الشركات بالتصدير بأسعار متدنية لفترة مؤقتة لحين السيطرة على السوق ثم تقوم برفع الأسعار والاضرار بالمستهلك النهائي وبالصناعات المستخدمة للمنتجات محل التحقيق كمدخلات انتاج. كما انه يمكن للشركات المستوردة اللجوء الى أحد الخيارين اما استيراد المنتج في ظل العمل بالرسوم ولكن بتكلفة استيرادية عادلة او شراء المنتج المحلى، كما ان الحد من الاستيراد سيساهم في تخفيض عجز الميزان التجاري والحفاظ على العملة الاجنبية من خلال الحد من استيراد منتجات يتوافر لها بديل محلى. وفيما يتعلق بادعاء ان الشركة الشاكية غير قادرة على تلبية الطلب المحلي وأنها تتبنى سياسة تصديرية وتصدر ٥٠% من انتاجها فان هذا الادعاء غير مدعم بأدلة على عدم قدرة الشركة على تلبية احتياجات السوق المحلى وحتى ان كانت الشركة تقوم بتصدير ٥٠% من انتاجها فإنها غير قادرة على تصريف النصف الاخر من انتاجها بسبب الزيادة في حجم الواردات، كما ان لديها فائض في الطاقة حتى في ظل تصدير كمية كبيرة من انتاجها لكن الصناعة غير قادرة على استغلاله بسبب الواردات المتزايدة.

٧- المصلحة العامة

٨-١ تنص الفقرة الثانية من المادة (٣) من اتفاق الوقاية علي " وينبغي أن يشمل التحقيق ابلاغ جميع الاطراف المعنية بطريقة علنية معقولة وعقد جلسات استماع علنية أو أية وسائل أخري تتيح للمستوردين والمصدرين وغيرهم من الاطراف المعنية تقديم وجهات نظرهم (في جملة امور اخري) حول ما إذا كان تطبيق تدبير وقائي يخدم المصلحة العامة ، وتصدر السلطات المختصة تقريراً تعرض فية النتائج التي توصل إليها والاستنتاجات المسببة التي انتهت بشأن جميع الامور ذات الصلة قانوناً وعملياً".

٨-٢ ترى سلطة التحقيق ان فرض الرسوم الوقائية على منتجات الألومنيوم سوف يخدم المصلحة العامة للأسباب الاتية:

- **تساهم شركة مصر للالومنيوم في تحقيق التنمية الاقتصادية بمصر منذ أكثر من أربعة عقود (منذ تاسيسها) حيث ساهمت في تحقيق تنمية بشرية من خلال خلق مجتمع عمراني متكامل على مساحة كبيرة من جنوب مصر وعدد كبير من السكان الأمر الذي يعزز دورها المجتمعي.**
- **كما تساهم الشركة في الدخل القومى لمصر حيث تصل مساهمتها إلى أكثر من ٤٠ مليار جنيه مصري متمثلة في الضرائب والرسوم السلعية والرسوم على مكونات الإنتاج، بالإضافة إلى تأثيرها الواضح في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة تخدم أبناء المنطقة والمناطق المجاورة بما يصب في النهاية في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، مع المحافظة على الدور الأمني وزيادة الدخل القومي واستيعاب شريحة من العمالة الفنية المدربة ومجابهة شبح البطالة.**
- **خفض معدل الاستيراد لمنتجات الألومنيوم واستبدالها بالمنتجات المحلية بهدف الحفاظ على العملة الأجنبية وخفض عجز الميزان التجارى الذى يعتبر الركيزة الأولى في خفض عجز الموازنة العامة للدولة، وفى نفس الوقت تمكين المستهلك المصري من الحصول على منتجات ذات جودة عالية وتتماشى مع الاستراتيجية العامة للدولة للإصلاح الاقتصادي**
- **ان عدم الاعتماد على الاستيراد من الخارج يؤدى الى الحفاظ على الاستثمارات وخلق فرص العمل وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد القومي.**
- **ان تحجيم وتنظيم دخول الواردات سيحقق منافسة عادلة ولن يكرس الى أية ممارسات احتكارية – حيث أن فرض مثل تلك الرسوم على المصانع والشركات التي تعتمد على المعدن الوارد من الخارج لن يمنعها من التوقف عن الاستيراد لاسيما وأن معادلة التسعير الخاصة بمنتجات الألومنيوم تخضع لمعايير دولية محددة أساسها بورصة لندن للمعادن (LME).**

وفى ضوء ما سبق فإن فرض الرسوم الوقائية تضمن المضي قدما نحو تحقيق ماسبق بما يحقق المصلحة العامة.

٨- النتائج

٩-١ بعد دراسة ما ورد الى سلطة التحقيق من ردود على قوائم الاستقصاء وتعليقات كافة الأطراف المعنية والأطراف الآخرى ذات المصلحة خلال جلسة الاستماع ودراسة المعلومات التى وردت إليها من قبل الصناعة المحلية .

٩-٢ توصلت سلطة التحقيق إلي ان الزياده الكبيره والحاده فى الواردات تسببت بصوره مباشره فى الحاق الضرر الجسيم بالصناعه المحليه .